يحيل ياقوت وانسان ذي رأسين فهو غير مسلم كيف وهو يستلزم
الوجود بلا ايجاد اصلا وان اراد به كونه غير موجود في الخارج
مغاير للموجود في نفسه فهو يجوز ان يكون مما ينوقف عليه وجود
الممكن كيف وعدم المانع منه فضلا عن ان يكون هو منه وان اراد
به انه عين وجود الممكن من علته فنقول ان الايجاد صفة الموجد
والوجود صفة الموجد فكيف يتصور العينية بينهما فان قيل ان
يجود الموجود وان كان صفة الموجود لكن وجوده عن علته فهو
صفة الموجد كما ان فهم المعنى وان كان صفة الفاهم السامع لكن
فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ قلنا هو ايضا ممنوع غاية ما
في الباب كونه بحيث يستفاد منه صفة الموجد والفظ قول المحشي
والمشهور اه اشار به الى ان الصلوظن انه مشهور غير حق وعدل
عنه الى ما ذكره مع انه تام وما ذكره غير تام فان قبل ان الترجيح
بلا مرجح جائز عن بعض العقلا فضلا عن كون بطلانه ضروريا
لان الهارب من السبع اذا عنّ له طريقان متساويان فانه يختار
احدهما بلا مرجح يدعوه الى الاختيار لانه مع شدة احتياجه الى الفرار
يستحيل منه ان يقف ويتفكر في رجحان احدهما على الاخر وكذا الحال
في العطشان اذا حضر عنده قدحان من الماء متساويان لان
ذلك ترجيح من فاعل مختار بلا داع وهو ليس بمستحيل وانما
المستحيل ترجح احد طرفي الممكن بلا سبب مرجح من خارج قلنا ان
المراد به ههنا هو وجود الممكن تارة وعدمه اخرى عند تحقق
جملة كان الارادة والاختيار وتعلقه جزء امنها فلا شك ان بطلان
ضروري لان الاختيار على ذلك التقدير لا يكون مرجحا اصلا وههنا
بحث وهو ان المختار اذا كان ارادته لاحد طرفي الممكن متساوية
لارادته للاخر بالنظر الى ذاته فيقال لم اتصف باحدى الارادتين
دون الاخرى فان اسند ترجيح هذه الارادة الى ارادة اخرى نقلنا
الكلام

نقلنا الكلام اليها ولزم التسلسل في الارادات وان لم يسند الى شئ
فقد ترجح احد المتساويين على الاخر بلا سبب فان قيل الارادة واحدة
لكن تعدد تعلقها بحسب المرادات قلنا فيلزم ح التسلسل في التعلقات
فتدبر قول المحشي فان قيل لم لا يكفي اه الظاهر ان هذا اعتراض على
المقدمة القائلة ببطلان امكان العدم عند تحقق تلك الجملة وقد
عرفت انها مدللة فهو راجع الى احدى مقدمات ذلك الدليل فهو راجع
في الحقيقة الى المقدمة القائلة بلزوم رجحان الوجود على العدم بلا
مرجح عند تحقق تلك الجملة ويمكن ان يكون متعلقا بالمقدمة القائلة
بان كل ممكن لابد له من يتوقف وجوده على موجد لانا التوقف يدل على
الامتناع بلا موجد واولوية الوقوع مع تلك الجملة لانا في جواز
بدونها ولا امكان عدمه معها وقد يعلم انه لا يبعد ان يكون متعلقا
بالمقدمة الاولى فتدبر وقد عرفت فيما سبق ان وقوع الممكن من غير بلوغ
الى الوجوب يستلزم اما جواز تخلف المراد عن ارادته تعالى او استنادها
عنها بالكلية وكلاهما باطل على ما بين في محله اعلم ان الممكن لا يكون احد
طرفيه اولى به لذاته بناء على ما مرّ ومنهم من جوّز ذلك فقال طائفة العدم
اولى بالممكنات السيالة كالحركة والزمان والصوت وقال طائفة اخرى
العدم اولى بالممكنات كلها وقال بعضهم اذا وجد المؤثر وعدم
الشرط كان الوجود اولى بالممكن من العدم واذا عدم المؤثر ووجد
الشرط كان العدم اولى به وقيل اذا وجد العلة فالوجود اولى والا فالعدم
وتقرير المحشي ظاهر الانطباق على الاخير ويمكن تطبيقه على ما فوقه
بدون الواسطة وانت تعلم ان فسادها ظاهر لان تلك الاولوية
مستندة الى الغير لا الى ذات الممكن مع ان الكلام فيها فلا حاجة
الى ما ذكره المحشي في الجواب عند اللهم الا ان يراد الاولوية الغير المستندة
الى ذات الممكن على ان يكون الاعتراض من طرف معترض نعم نقابل
بالاولوية الذاتية او يراد الاولوية المستندة الى ذات الممكن ويقال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)